جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم عـلوم القرآن والتربية الاسلامية

المحاضرة : العـاشرة

المرحلة : الدكتـوراه

اسم المادة : الاســانيد والعـلل

عنوان المحاضرة : الخطـأ في الرواة عند الامام ابن حبان

اسم التدريسي : أ . د عــدي جـاسـم حمادة صـالـح الجـبوري

الخطـأ في الرواة عند الامام ابن حبان

من قل عنه الامام يخطئ مفرده ؛ ولم يلحقها بكلمة أخرى أو يلحقها بكلمة تعديل

بيان معنى الخطأ : لغة : ضد الصواب وهو ما لم يُتَعَمَّد .

اصطلاحا: هو ما ليس للإنسان فيه قصد، وهو عذر صالح لسقوط حق الله تعالى إذا حصل عن اجتهاد، ويصير شبهة في العقوبة حتى لا يؤثم الخاطئ، ولا يؤاخذ بحد ولا قصاص، ولم يجعل عذرًا في حق العباد حتى وجب عليه ضمان العدوان، ووجبت به الدية، كما إذا رمى شخصًا ظنه صيدًا أو حربيًا، فإذا هو مسلم، أو غرضًا فأصاب آدميًا، وما جرى مجراه، كنائم ثم انقلب على رجل فقتله .

والخطأ صفة ملازمة لبني آدم من عصمه الله فهو حال البشر وناشئ عن عدم ضبط الراوي لمروياته، إذا روى عنه الثقات فهو ثقة .

اِنّ الحافظ المتقن من الرواة نُدرةً جداً، قال محمد بن المثنى، قال لي عبد الرحمن بن مهدي: يا أبا موسى أهل الكوفة يُحَدِّثون عن كل أحد، قال: عمن أحدث؟ فذكرت له محمد بن راشد ، فقال لي: أحفظ عني، الناس ثلاثة، رجل حافظ متقن فهذا لا يُختلف فيه، و آخر يَهِمُ و الغالب على حديثه الصحة فهو لا يُترك، ولو تُرك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس ، وان الوَهْم والغلط في الرواية، داخل في حديث الرواة، حتى الثقات منهم، على اختلاف درجاتهم؛ لذا قال عبد الله بن المبارك: (ومَنْ يَسلم مِن الخطأ) ، وقال يحيى بن معين: (لست أعجب ممّن يحدث فيخطئ، إنما أعجب ممّن يحدث فيصيب) ، ولهذا قال الإمام أحمد فيما رواه عنه الأثرم: (الحديث شديد، فسبحان الله ما أشده) أو كما قال ثمّ قال: (يحتاج إلى ضبط وذهن)، وكلام يشبه هذا، ثمّ قال: (لاسيّما إذا أراد أن يخرج منه إلى غيره) قلت: أي شيء تعني بقولك: يخرج منه إلى غيره ؟ قال: (إذا حدث) ثمّ قال: (هو ما لم يحدث مستور، فإذا حدث، خرج منه إلى غيره) وكلام يشبه نحو هذا) ..

وقال ابن عدي في معرض بيانه، أنّ الثقة قد يخطئ في حديثه: (لأنّ الثقة، وإن كان ثقة، فلا بدّ، فإنه يَهم في الشيء بعد الشيء) .

وقال الخطيب في ترجمة أبي داود الطيالسي من تاريخه: (كان أبو داود يحدث من حفظه، والحفظ خَوّان، فكان يغلط، مع أن غلطه يسير، في جنب ما روى، على الصحة والسلامة) .

وقال الذهبي: (ليس من شرط الثقة، أن لا يغلط أبداً، فقد غلط شعبة ومالك، وناهيك بهما ثقةً ونبلاً...) .

وقال ابن حبان وهو يتكلم عن (معقل بن عبيد الله) فيقول عنه: (وكان يخطئ لم يفحش خطاؤه فيستحق الترك وإنما كان ذلك منه على حسب ما لا ينفك منه البشر ولو ترك حديث من أخطأ من غير أن يفحش ذلك منه لوجب ترك حديث كل محدث في الدنيا لأنهم كانوا يخطؤن ولم يكونوا بمعصومين بل يحتج بخبر من يخطئ ما لم يفحش ذلك منه فإذا فحش حتى غلب على صوابه ترك حينئذ، ومتى ما علم الخطأ بعينه وأنه خالف فيه الثقات ترك ذلك الحديث بعينه واحتج بما سواه هذا حكم المحدثين الذين كانوا يخطؤن ولم يفحش ذلك منهم) .

وقد تكرر عند ابن حبان لفظة (يخطئ) على أكثر الرواة الذين أدخلهم في ثقاته، وهذا يدل على تقيد توثيقه مع وجود بعض الخطأ في حديثه، ووصفه بالخطأ هنا قد يكون أفضل من سكوته مطلقا، لان ذلك يدل على أنه اطلع على مروياته وسبرها حتى عرف مواضع الخطأ فيها، كما أن هذه العبارة تدل على أنه لم يغلب عليه الخطأ، ومثل هذا عند ابن حبان لا يستحق الترك، يوضح ذلك في مقدمة صحيحه، وهو يتحدث عن الراوي حماد بن سلمة فيقول : (فان قال: كان ممن يخطئ، يقال وهل في الدنيا أحد بعد رسول الله (ﷺ) يعرى عن الخطأ ؟ ولو جاز ترك حديث من الخطأ لجاز ترك حديث الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المحدثين لأنهم لم يكونوا بمعصومين. فان قال: حماد قد كثر خطؤه يقال له: إن الكثرة اسم يشتمل على معان شتى لا يستحق الإنسان ترك روايته حتى يكون منه من الخطأ ما يغلب على صوابه، فإذا فحش ذلك منه وغلب على صوابه استحق مجانبة روايته، وأما من كثر خطؤه ولم يغلب على صوابه فهو مقبول الرواية فيما لم يخطئ فيه، واستحق مجانبة ما أخطأ فيه فقط، مثل شريك وهشيم ، وأبي بكر بن عياش ، وأضرابهم كانوا يخطئون، فيكثرون، فروى عنهم واحتج بهم في كتابه، وحماد واحد منهم) .

إن هذا القول السابق يوضح مفهوم الخطأ عند ابن حبان وهو مفهوم لا يخرج المخطئ من الذين يقبل حديثهم ويمكن أن يذكروا مع الثقات، وعليه تكون قاعدة الخطأ عند ابن حبان أن الذين يغلب صوابهم على خطأهم لا يستحقوا أن يترك حديثهم أو مجانبته وأما الذين غلب خطأهم على صوابهم فيستحقوا مجانبة حديثهم أو تركه والله أعلم.

الثِّقةُ: هو من جمع بين العدالة وتمام الضبط والإتقان، والعدالة هي ملازمة الراوي الصدقَ والأَمانة والتقوى، وسلامته من الشرك والبدع والفسق والفجور وخوارِمِ المروءة.

والمراد بضبط الراوي وإتقانه: سماعه للراوية كما يجب، وفهمه لها فهماً دقيقاً، وحفظه لها حفظاً كاملاً لا تردد فيه، وثباته على هذا كله من وقت السماع إلى وقت الأداء .

والظاهر الغالب من رواية الثقة هو الصواب، وبه يجب الحكم ما لم تقم حجة صحية على الخطأ .

العَدْلُ: هو المسلم البالغ العاقل الذي يؤدي الفرائِض ويجتنب الكبائر ولا يصر على الصغائر، ويتأدب بمحاسن الأَخلاق وجميل العادات .

ومن الأمثلة لمن وصف بـــ يخـــــطئ :

١.. **أحمد بن الأزهر بن منيع العبدي** ، أبو الأزهر العبدي مولاهم النيسابوري الحافظ، روى عن عبد الله بن نمير الهمداني وأبي ضمرة أنس بن عياض الليثي وعبد الرزاق بن همام الصنعاني وخلق، وروى عنه النسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابنا الشرقي وخلق، من الطبقة الحادية عشرة، مات سنة ٢٦٣هـ أو ٢٦١هـ، أخرج له النسائي وابن ماجه .

قال الإمام ابن حبان عنه: (يخطئ) .

اتفقت أقوال علماء الجرح والتعديل على تعديل هذا الراوي:

قال أبو حاتم: (صدوق) ، وقيل أن أبا الأزهر لما أنكر عليه ابن معين حديثه عن عبد الرزاق في الفضائل قال: حلفت أَلا أُحدِّث به حتى أتصدق بدرهم ، وقال ابن خراش: (سمعت محمد بن يحيى يثني عليه)، وقال أحمد بن سيار: (حسن الحديث)، وقال أبو عمرو المستملى عن محمد بن يحيى: (أبو الأزهر من أهل الصدق والأمانة نرى أن يكتب عنه)، وقال صالح جزرة: (صدوق) ، وقال النسائي: (لا بأس به)، وقال أحمد بن يحيى بن زهير التستري: (لما حدث أبو

الأزهر بحديث عبد الرزاق في الفضائل يعني عن معمر عن الزهري عن عبيد الله عن بن عباس قال: نظر النبي (ﷺ) إلى علي ﷺ فقال: (أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرة) ، وقال مكي بن عبدان: (سألت مسلم بن الحجاج عن أبي الأزهر فقال اكتب عنه)، وقال ابن عدي: (أبو الأزهر هذا بصورة أهل الصدق عند الناس وقد روى عنه الثقات من الناس) ، والدارقطني: (لا بأس به) ، وقال الدارقطني قد أخرج في الصحيح عن من هو دونه وشر منه ولما ذكر ابن الشرقي بنادرة الحديث عده فيهم ، وقال بن شاهين: (ثقة نبيل)، وقال الحاكم أبو أحمد: (ما حدث من أصل كتابه فهو أصح قال وكان قد كبر فربما يُلَقَن)، قال الحاكم هذا رسم مسلم في الثقات، وقال إبراهيم بن أبي طالب: (كان من أحسن مشائخنا حديثا)، الحديث أخبر بذلك يحيى بن معين فبينا هو عنده في جماعة من أهل الحديث إذ قال يحيى من هذا الكذاب النيسابوري الذي يحدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث فقام أبو الأزهر فقال: هو ذا أنا فتبسم يحيى فقال: أما انك لست بكذاب وتعجب من سلامته وقال الذنب لغيرك في هذا الحديث) ، قال أبو حامد بن الشرقي: (هو حديث باطل والسبب فيه أن معمرا كان له ابن أخ... وكان معمر يمكنه من كتبه فأدخل عليه هذا الحديث قال الخطيب أبو بكر وقد رواه محمد بن حمدون والنيسابوري عن محمد بن علي النجاري الصنعاني عن عبد الرازق فبرئ أبو الأزهر من عهدته)، قال الدكتور بشار عواد: (قال العلامة مغلطاي: قال أبو عبد الله الحاكم وخرج حديثه هو بإجماعهم ثقة. وَقَال في تاريخ نيسابور: هو محدث عصره، روى عنه يحيى بن يحيى، ولعل متوهما يتوهم أن أبا الأزهر فيه لين لقول أبي بكر بن إسحاق"حَدَّثَنَا أبو الأزهر وكتبته من كتابه"وليس كما يتوهم، لان أبا الأزهر كف بصره – رحمه الله تعالى –، وكان لا يحفظ حديثه، فربما قرأ عليه الوقت بعد الوقت، فنقل ابن إسحاق سماعه منه لهذه العلة") ، قال الذهبي: (ثقة تكلم فيه ابن معين ثم عذر) ، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق كان يحفظ، ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه) .

القول الراجح في بيان حال الراوي:

من خلال دراسة أقوال العلماء يتبين لنا أن هذا الراوي صدوق، له أخطاء بسبب أنه قد كُفَّ بصره، فصار كتابه أثبت من حفظه، فربما قرأ عليه الوقت بعد الوقت فنقل ابن إسحاق سماعه منه لهذه العلة، وعليه فهو ممن غلب صوابه على خطئِهِ فلا يستحق مجانبة حديثه أو تركه، والله أعلم.

١. **أحمد بن بكر البالسي**

أحمد بن بكر البالسي أبو بكر، ويقال له ابن بكرويه أبو سعيد، يروى عن يزيد بن هارون وزيد بن الحباب، وروى عنه عمرو بن سعيد بن سنان الطائي .

قال الإمام ابن حبان عنه: (يخطئ) .

الدراسة:

اتفقت أقوال علماء الجرح والتعديل على تجريح هذا الراوي:

قال ابن عدي: (قال لنا عبد الملك بن محمد احمد بن بكر بن أبي فضل البالسي روى أحاديث مناكير عن الثقات) ، وقال ابن عدي بعد أن ساق له: (وهذا الحديث عن أنس بن مالك نهى رسول الله أن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان فيكون لك زيادته وعليك نقصانه) لأبي سعيد البقال عن أبي الزبير لا اعلم رواه غير احمد بن بكر ولعل البلاء فيه)، وقال عنه أيضا: (وهذا الحديث منكر عن ابن عون بهذا الإسناد لا يرويه غير خالد بن يزيد وعن خالد أحمد بن بكر البالسي وأخاف أن يكون البلاء من أحمد بن بكر لا من خالد فإن أحمد ضعيف) ، قال أبو الفتح الأزدي: (كان يضع الحديث) ، وقال الدارقطني: (وغيره اثبت منه وأورد له في غرائب مالك حديثا في سنده خطأ وقال: أحمد بن بكر ضعيف) .

القول الراجح في بيان حال الراوي:

من خلال دراسة أقوال العلماء يتبين لنا أن هذا الراوي ضعيف قد غلب خطؤهُ على صوابه لذلك استحق مجانبته وبذلك حكم عليه الامام ابن حبان بالخطأ، والله أعلم.